مشاكل الأمن الغذائي المتفاقمة في إفريقيا والتدابير المتخذة

كآن دفجي أوغلو

في الوقت الذي كانت فيه العديد من البلدان في القارة الإفريقية تكافح أزمة المناخ ومشاكل الإرهاب وارتفاع الأسعار الناجم عن كوفيد-19، أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا المصدرَيْن المهمَيْن لمعظم واردات القمح والذرة، إلى تدهور الظروف السلبية الموجودة أكثر وأكثر.

يعرّف الأمن الغذائي على أنه وصول سكان العالم بشكل آمن ماديا واقتصاديا إلى غذاء كافٍ ومغذٍ في جميع الأوقات. وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن القول إن قضية الأمن الغذائي في إفريقيا لا تزال تمثل مشكلة خطيرة أسبابها المناخ والأزمات الإرهابية التي شهدتها مناطق مختلفة من القارة من الماضي إلى الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) والغزو الروسي لأوكرانيا إلى جرّ العديد من البلدان الإفريقية إلى أزمة عميقة فيما يتعلق بالحبوب ودفعتها إلى إيجاد مصادر بديلة لاستيراد الحبوب. ولهذا السبب، فإن مشاكل التغيرات المناخية وأزمة الحبوب المتصاعدة في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، إضافة لأحداث انعدام الأمن الأخرى الناتجة عن الأعمال الإرهابية في مناطق مختلفة من القارة، أدّت إلى ارتفاع خطير في أسعار المواد الغذائية. وبذلك، فإن الاجتياح الروسي لأوكرانيا يجبر البلدان الإفريقية على وجه الخصوص على تطوير سياسات جديدة للاستدامة في الزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تشير الدراسات الإحصائية الأخيرة التي نشرتها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في عام 2021 حول الأمن الغذائي في إفريقيا إلى أن القارة لا تسير في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة, وأن هذا الوضع سيزداد سوءا في السنوات المقبلة. ووفقا لهذه الدراسات على سبيل المثال, كان نحو

235 مليون شخص أي أكثر من خُمس عدد سكان القارة الإفريقية يواجهون الجوع في عام 2019, فيما ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من 281 مليون شخص في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك, ورد في نفس التقرير أن الاتجاه التصاعدي بدأ في عام 2014 وسيستمر في أحسن الأحوال حتى عام 2030. وانطلاقا من هذه النقطة, وفي نطاق قضية الأمن الغذائي, ستتناول هذه الدراسة في البداية إمكانيات قارة إفريقيا والسياسات التي يجب أن تقوم بها لمنع انعدام الأمن الغذائي, ثم انعكاسات جائحة كوفيد-19 وسبل التغلب عليها، وأخيرا تداعيات الاحتلال الروسي لأوكرانيا.

إمكانيات القارة الإفريقية والجهود المبذولة لمنع انعدام الأمن الغذائي

تعتبر إفريقيا قارة غنية جدا من حيث الغذاء. حيث تبلغ مساحة إفريقيا نحو 30 مليون كيلومتر مربع وتضم 60% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وتعد الزراعة مصدر رزق 70% من إجمالي عدد سكانها البالغ 1.2 مليار نسمة. ورغم ذلك, فإن حصة إفريقيا في الإنتاج الزراعي العالمي 10% فقط. كما أن قضايا مثل الإنتاج الزراعي المنخفض والاستثمارات غير الكافية والهياكل السياسية الهشّة لدول القارة وضعف البنية التحتية الريفية وإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة, تساهم بشكل كبير في ازدياد المجاعة في إفريقيا فيما تنخفض في أماكن أخرى من العالم. وبحسب بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, فإن هناك 456 مليون شخص فقير يعيشون في إفريقيا، أي ما يعادل رُبع عدد الفقراء في العالم. ومن أجل عكس مسار هذا الاتجاه السيء وتعزيز الأمن الغذائي وورفع مستوى التنمية البشرية في القارة، يجب زيادة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وخفض الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، والاستفادة من العوامل البيئية والموارد الطبيعية بشكل فعّال في الإنتاج الزراعي. وفي الحقيقة نرى أن هناك جهودا يبذلها الاتحاد الإفريقي في هذا الصدد.

قام الاتحاد الإفريقي في سياق خطة عمل جدول أعمال 2063, بتنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل زيادة الزراعة والحد من الفقر والمجاعة في القارة. ويتوقع البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن تخصص البلدان الإفريقية 10% على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي من أجل التنمية الزراعية والريفية, وأن تحقق نموا زراعيا بنحو 6% سنويا. أمّا الأهداف الفرعية في إطار هذا الهدف الرئيسي فتتمثل في الحد من الفقر وسوء التغذية، وزيادة الإنتاجية ودخل المزارع، وتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن من المنتظر أن يقدم البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية الدعم إلى البلدان الإفريقية في مجالات مثل سياسات واستراتيجيات الاستعداد

للكوارث، وأنظمة الإنذار المبكر والاستجابة، وذلك من أجل زيادة القدرة على التحمل في مواجهة تغير المناخ. وانطلاقا من هذه النقطة، يعطي البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية أولوية إلى أربعة مجالات هي: الإدارة المستدامة للأراضي وأنظمة التحكم في المياه الموثوقة، وتطوير البنية التحتية الريفية وزيادة القدرة التجارية، والحد من الجوع والفقر من خلال زيادة الإمدادات الغذائية، وتشجيع الاستثمارات التكنولوجية في الأبحاث الزراعية.

آثار جائحة كوفيد-19 وسبل الحل

كان لتفشي جائحة كوفيد-19 آثار سلبية على اقتصادات الدول الإفريقية وعلى الاقتصاد العالمي أيضا. ويشار إلى أن للجائحة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة ناجمة عن انعدام الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية. فعلى سبيل المثال, كانت البلدان الإفريقية تعاني أصلا من الفقر وانعدام الأمن الغذائي قبل الجائحة, وازدادت المعاناة والمشاكل مع ظهور جائحة كوفيد-19 جراء مرض ووفاة الأشخاص العاملين في مجال الأغذية, وانقطاع سلاسل التوريد, وانخفاض قيمة العملات المحلية, وزيادة البطالة وتدهور برامج الحماية الاجتماعية. وكان على رأس هذه المشاكل القيود المفروضة على تصدير واستيراد المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز ما جعل معظم البلدان الإفريقية عرضة للخطر جراء اعتمادها على واردات هذه المنتجات. بالإضافة إلى ذلك, يمكن القول إن فقدان العديد من

الأشخاص العاملين في القطاعات غير المسجّلة علاوة على الذين يوفرون دخلهم بشكل يومي لوظائفهم خلال فترة الحجر الصحي كان أحد الآثار المهمة للجائحة في إفريقيا. لكن يمكن القول هنا إن تجربة وخبرة إفريقيا ضد الأزمات الصحية مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى في العالم توفر ميزة فيما يتعلق بتطوير سياسات للحد من آثار جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال, سعت مبادرة "تغذية إفريقيا لمواجهة كوفيد-19" التي أطلقها بنك التنمية الإفريقي إلى إيجاد حلول للجائحة بشراكة قوية مع القطاعين العام والخاص, من خلال الدروس المستفادة من الأزمات الصحية خلال وباء إيبولا في الماضي القريب. وسعت المبادرة من خلال هذه الشراكة مع القطاعين العام والخاص إلى تشجيع استدامة إنتاج وتوزيع الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتشجيع على ذلك من قبل حكومات البلدان الإفريقية والمزارعين وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم بنك التنمية الإفريقي في إطار مبادرة "تغذية إفريقيا لمواجهة كوفيد-19" منذ يونيو/ حزيران 2020, بمساعدة الدول الإفريقية في تمويل المدخلات الزراعية, وإنشاء "الممرات الخضراء" للتسهيل مرور الأغذية, وتجديد مخازن الغذاء, وإيجاد رؤوس الأموال لسداد القروض الزراعية التي تم اقتراضها من البنوك. بالإضافة إلى

ذلك، قدم بنك التنمية الإفريقي حزم حوافز نقدية وغذائية تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين عانوا من البطالة وفقدان دخلهم جراء القيود التي فرضتها بعض البلدان الإفريقية بسبب كوفيد-19.

آثار الغزو الروسي لأوكرانيا

في الوقت الذي كانت فيه العديد من البلدان في القارة الإفريقية تكافح أزمة المناخ ومشاكل الإرهاب وارتفاع الأسعار الناجم عن كوفيد-19, أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا المصدرين المهمين لمعظم واردات القمح والذرة, إلى تدهور الظروف السلبية الموجودة أكثر وأكثر. وبحسب بيانات عام 2020, استوردت دول إفريقيا القمح والذرة من روسيا بقيمة 4 مليارات دولار ومن أوكرانيا بقيمة 3 مليارات دولار. وفي الوقت الذي لم تتجاوز البلدان الإفريقية بعد آثار جائحة كوفيد-19 بشكل كامل, بدأت تواجه تحديا مهما آخرا مع الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث تسببت هذه الحرب في ارتفاع معدل الفقر والبطالة, فضلا عن نقص المواد الغذائية الأساسية وانخفاض القدرة على تحمل تكاليفها. فعلى سبيل المثال, يشتري السودان 75% من القمح الذي يستهلكه من روسيا وأوكرانيا. ومع تأثير الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الأزمة السياسة الداخلية للبلاد, ارتفع سعر القمح الحالي بنسبة 180% مقارنة مع عام 2021. من ناحية أخرى، تعتبر مصر وليبيا والصومال وبنين من الدول الأكثر تضررا من أزمة الغذاء في إفريقيا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

تعد روسيا إحدى الموردين الرئيسيين في العالم للمكونات الأساسية الثلاثة للأسمدة وهي البوتاسيوم والنيتروجين والفوسفور. ولهذا السبب، فإن النقص الكبير الذي تعاني منه الدول الإفريقية في واردات القمح والذرة من روسيا له تأثير متسلسل على إنتاج المواد الغذائية المختلفة. فعلى سبيل المثال، كان سعر كيس الدقيق يبلغ 37 دولارا في نيجيريا في عام 2020, وارتفع ليبلغ حاليا 60 دولارا. لذلك, فإن الزيادة في الأسعار تتسبب في خفض القدرة على تحمل تكلفة المنتجات الغذائية في القارة الإفريقية. وبحسب تقرير برنامج الأغذية العالمي لعام 2021, فإن إنتاج الحبوب الحالي في إفريقيا لن يكفي لتلبية الطلب في عام 2022, وستصبح معتمدة على المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك, فإن صندوق النقد الدولي خفّض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء من 4.5% إلى 3.8% بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وهو ما يمكن ربطه بقضية الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.

وفي النتيجة، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعميق أزمة انعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الآثار السلبية للمشاكل المستمرة مثل التغير المناخي والإرهاب في العديد من المناطق في إفريقيا، إضافة إلى آثار الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، فإن مساعي الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي لإيجاد حلول قائمة على الاكتفاء الذاتي والسبل التي يتبعانها تعطي الأمل بالتغيير. لكن هناك حاجة إلى دعم المجتمع الدولي بشكل قوي لاستثمارات التنمية المستدامة في القارة. بالإضافة إلى ذلك، لو أخذنا بعين الاعتبار تزايد عدد السكان في قارة إفريقيا، سيكون من المهم التركيز على برامج خاصة للمجتمعات التي يصعب عليها الوصول إلى الغذاء في نطاق هذه الاستراتيجيات. ■

كان دفجي أوغلو: باحث من تركيا, حاصل على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة يلدريم بيازيد في أنقرة, يدرس الدكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة اسطنبول الحضارية, يعمل حالياً خبير في قسم الدراسات الأفريقية في مركز أورسام.